الفصل الأول

العلاقات السياسية الدولية
طبيعتها ومحاور اهتمامها

الفصل الأول

العلاقات السياسية الدولية:
طبيعتها ومحاور اهتمامها

تتميز العلاقات الدولية كحقل للنشاط الإنسانى بدرجة عالية للغاية من التفاعل الديناميكي المستمر، ومن الاعتماد الدولى المكثف والمتبادل في مختلف المجالات والميادين.

وإذا كان النظام السياسى الدولى بطبيعة فلسفته وتكوينه ورسالته، وبحكم الوظائف والأهداف التى يتوفر على أدائها بكل ما هو متاح له من موارد وإمكانات وطاقات، هو البوتقة الرئيسية التى تتم فيها كل تلك التفاعلات الدولية بصورة مشروعة وهادفة ومنظمة، فإن هذا النظام يتسم بقابليته العالية للتطور المستمر والذى تتعدد صوره وتتنوع مظاهره وأشكاله تبعا لما يطرأ على واقع العلاقات الدولية من تغييرات أو يصيبها من تحولات سواء كانت سياسية أو استراتيجية أو اقتصادية أو تكنولوجية أو ثقافية أو معرفية، إلخ.

وغنى عن القول أن مثل هذه التحولات فى ظروف الواقع الدولى لا يقتصر تأثيرها على الدول القومية وحدها، أو على المنظمات الدولية من عالمية وإقليمية ومن حكومية وغير حكومية فحسب، وإنما قد يمتد هذا التأثير ليشمل كل ذلك معا. فالتأثير الذي تفرزه تلك التحولات والمتغيرات قد يتعمق إلى الحد الذى يمكنه اختراق مجموعة كبيرة من العلاقات عبر القومية (Transnational Relationships) وعلى مختلف الأصعدة والمستويات، وهو الأمر الذى سوف نتبينه بوضوح فيما بعد.

السياسات الدولية والعلاقات الدولية:

International Politics & International Relations

يشيع استخدام تعبيري السياسة الدولية والعلاقات الدولية كمترادفين أو كما يقال Interchangeably، أى كما لو كانا يعنيان الشيء نفسه فى حين أنهما فى الحقيقة ليسا كذلك، ومن ثم فإنه يغدو من المهم التفرقة بينهما. فاهتمام السياسة الدولية ينصب فى المقام الأول على محاولة التعرف على الكيفية التى تتعامل بها الدولة، أى دولة، مع السياسات الخارجية التى تنتهجها القوى والأطراف الفاعلة فى النظام الدولى، وفى طليعتها الدول، سواء ما تعلق من ذلك بمواقف التعاون أو الصراع أو التعامل الروتيني المنتظم من خلال قنوات الاتصال والتنسيق والتشاور والتفاوض بالوسائل والأدوات الدبلوماسية المتعارف عليها دوليا، إلخ.

أما العلاقات الدولية فإنها تخرج عن هذا الإطار المحدد من العلاقات الدبلوماسية التى تربط الدولة بغيرها من القوى الفاعلة والمؤثرة فى الحياة السياسية، ليصبح محور اهتمامها أوسع مدى من هذا بكثير. أنها العلاقات التى يتسع إطارها ويمتد ليشمل كل صور العلاقات والمجتمعات والشعوب والجماعات الحاضرة فى الساحة الدولية أو بالأحرى التى يضمها المجتمع الدولى International Community. إنها مجموعة العلاقات عبر القومية من سياسية وغير سياسية، من رسمية وغير رسمية، إلخ.

وإذا كانت تلك التفرقة بين هذين المجالين تبدو صحيحة، وهى بالقطع كذلك، فما هو إذن دور السياسة الدولية ضمن هذه الدائرة الأوسع والأكبر، دائرة العلاقات الدولية؟ وهل هو دور فاعل ومؤثر، أم إن هناك أدوارا أخرى تفوقه أهمية وتأثيرًا؟

وحول الرد على تلك التساؤلات وغيرها، تعددت اجتهادات الدراسين والباحثين، فهناك منهم من حاول أن يعزو التأثير الأكبر والأهم فى العلاقات الدولية إلى العوامل والاعتبارات السياسية. هذا بينما مال باحثون آخرون إلى إرجاع الأساس فى هذا التأثير إلى

العوامل الثقافية والتاريخية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتكنولوجية نظرا لما لها من ثقل ضخم تتفوق به على العوامل السياسية. وإذا كان من الصعب الجزم برأى قاطع فى هذه المجادلة التى يؤسس كل واحد من طرفيها منطقه على أسس تبدو معقولة ومقنعة بصورة أو أخرى، فإننا لسنا مع تهميش دور المؤثر السياسى فى العلاقات الدولية، خاصة إذا ما أدركنا أنه يقوم في الكثير من الأحيان بدور البوصلة أو المؤشر الذى يعين دوائر الحركة الدولية فى مختلف الإتجاهات، وهذا لا يعنى بحال إغفال شأن العوامل الأخرى أو محاولة التقليل من أهميتها.

دوائر اهتمام العلاقات السياسية الدولية:

عادة ما يثور التساؤل حول طبيعة المحاور الأساسية التي يدور حولها اهتمام العلاقات السياسية الدولية، وما إذا كانت تلك المحاور قد تطورت عبر الزمن أم أنها استقرت وبقيت على حالها؟

إن الإجابة على هذا التساؤل تقتضى منا القول أنه وحتى الخمسينيات من القرن العشرين، انصب اهتمام اساتذة العلاقات الدولية، وبخاصة فى الجامعات الغربية، على المحاور الرئيسية التالية:

(أ) محاولة التعرف على طبيعة النظام السياسى الدولى، وتحديد الكيفية التى يعمل بها هذا النظام ويتفاعل من أجل تلبية توقعات أطرافه وإرضاء احتياجاتهم منه.

(ب) تحليل العوامل التى تؤثر إن إيجابا أو سلبا فى القوة القومية للدولة نظرا لما لهذه القوة من تأثير على التفاعلات المختلفة التى تحدث داخل النظام الدولى.

(جـ) التعرف على أبعاد الدور الذى تقوم به الدول الكبرى Major Powers فى النظام الدولى والمضى من ذلك إلى تحليل أنماط سياساتها الخارجية.

(د) دراسة تاريخ العلاقات الدولية الحديثة والمعاصرة.

(هـ) البحث عن أنسب الطرق والسياسات التى تكفل إقامة نظام سياسى عالمى مسالم ومستقر.

وفيما بعد اتسع نطاق هذا الاهتمام ليشمل إلى جانب المحاور التى سلفت الإشارة إليها:

١- محاولة التعرف على مختلف القوى الفاعلة والمؤثرة فى السياسة الدولية وعدم قصر دائرة التحليل على القوى السياسية وحدها.

٢- محاولة التعرف على مدى التطور والتغيير الذى طرأ على مجموعة الأدوات التى تستخدمها الدول فى علاقاتها المتبادلة والتى قد تكون ذات جدوى كبيرة فى حماية وتنمية مصالحها الوطنية.

٣- محاولة التعرف على أوجه التمايز والاختلاف بين السياسات الخارجية لكل من الدول الكبرى والدول الصغرى التى تشكل قاعدة النظام السياسى الدولى وتتكون منها غالبية أطرافه.

٤- محاولة التعرف على أنماط الضبط والتحكم التى تمارسها أجهزة النظام الدولى ومؤسساته على سلوكيات أعضائه وما يتفرع عن ذلك من التزامات وجزاءات يجرى توقيعها على الأطراف غير المنضبطة أو المخالفة.

٥- محاولة التعرف على نماذج الأنماط السلوكية التى يمكن أن تتمثل عليها استجابات الدول، وبخاصة فى العصر النووى، لتحديات الأمن والبقاء، وكذا البحث فى مجموعة الآليات التى تتلاءم وطبيعة كل واحد من تلك الخيارات الأمنية المكلفة.

٦- محاولة التعرف على شبكة التفاعلات الدولية التى تفرزها الزيادات السكانية المستمرة على المستوى العالمى، مع رصد الآثار السلبية التى تنجم عن الخلل المتزايد فى معادلة انتاج واستهلاك الموارد الطبيعية للدول ومدى انعكاس ذلك على مضمون سياساتها الخارجية، إلخ.

٧- محاولة تحليل ما تؤديه الأمم المتحدة كمنظمة عالمية وغيرها من المنظمات الدولية الإقليمية من وظائف وأدوار، والتعرف على مدى ما يمكن أن تؤثر به هذه الوظائف والأدوار على أداء النظام السياسى الدولى ككل، وهكذا.

الطرق والمداخل المستخدمة فى دراسة العلاقات الدولية المعاصرة:

تتعدد الطرق والمداخل المستخدمة في دراسة العلاقات الدولية المعاصرة، وأن كان يمكن حصرها بصورة عامة في المداخل الرئيسية التالية:

١- مدخل المصالح القومية للدولة:

يعني هذا المدخل بعدد من الأمور الرئيسية التى تتمثل فى: تحديد مفهوم المصلحة القومية National Interest، وتحليل العلاقة التى تربط بين المصلحة القومية وقوة الدولة، وكذا البحث فى أنسب السياسات والاستراتيجيات والآليات التى تستخدمها الدول فى حماية مصالحها القومية، إلخ.

وعندما يتعلق الأمر بتعريف المصلحة القومية وما يعنيه هذا المفهوم بالنسبة لدارسى العلاقات الدولية، فإنه يمكن القول بأن هناك العديد من التعبيرات التى تطلق على المصلحة القومية وهو ما يتطلب أن يكون لكل واحد من تلك التعبيرات تعريفا دقيقا ومحددا،ويأتى ضمن هذه التعبيرات على سبيل المثال لا الحصر: المصالح المشتركة Common Interests والمصالح المتعارضة أو المتصارعة Conflicting Interests والمصالح الأساسية أو الحيوية Primary or Vital Interests والمصالح الثانوية Secondary Interests والمصالح المتطابقة Identical Interests والمصالح المتكاملة Complementary Interests والمصالح المحددة Specific Interests والمصالح المادية Material Interests والمصالح المتباينة Variable Interests والمصالح قيد التشكل أو التبلور Inchoate Interests ، وهكذا.

وبالتالى، فإننا حينما نحاول أن ننسب مضمونا محددًا إلى كل واحدة من تلك المصالح القومية، فإن ذلك يمكن أن يتمثل على النحو التالى:

(أ) أن المصالح القومية الأساسية تركز على حماية الكيان المادى والسياسى والثقافى للدولة وتأمين بقائها ضد كافة الأخطار والتهديدات الخارجية، القائمة والمحتملة. وهذا النوع من المصالح لا يقبل مقايضته أو المساومة عليه أو كما يقال It Cannot be Compromised or Traded وتكون الدولة مستعدة لأن تدفع أى ثمن مهما كان باهظا للدفاع عنها.

(ب) أن المصالح القومية الثانوية هى أقل فى مستوى أهميتها من المصالح السابقة، ومن أمثلتها: حماية مواطنى الدولة بالخارج، أو السعى إلى توفير الضمانات الكافية لتأمين ممثلى الدولة الدبلوماسيين المعتمدين لدى الدول الأخرى، وهكذا.

(جـ) أن المصالح الدائمة هى التى يمكن أن تدوم لفترة زمنية طويلة أو ممتدة نسبيًا، وقد تتغير تلك المصالح مع الوقت ولكن ذلك يحدث عادة بصورة بطيئة بل وربما غير محسوسة.

(د) المصالح المتغيرة ويقصد بها المصالح التي تختارها الدولة لنفسها في وقت ما، وهي قابلة لأن تتغير فى مضمونها تبعا لما تحتمه أو تفرضه تغيرات الظروف، وهي طبقا لهذا المفهوم تختلف بصورة واضحة عن كل من المصالح القومية الأساسية والمصالح القومية الدائمة.

(هـ) المصالح القومية العامة وهى التى يمكن أن تتبناها الدولة في نطاق جغرافى واسع، أو في مواجهة عدد كبير نسبيًا من الدول، أو فى عدد من المجالات المتنوعة كما فى الاقتصاد والتجارة والقانون الدولى والعلاقات الدبلوماسية مع الدول الأخرى، إلخ. ومن الأمثلة التاريخية البارزة لهذا النوع من المصالح، دفـاع بريطانيا المستمر عن نظام توازن القوى فى القارة الأوروبية طوال القرن التاسع عشر.

(و) المصالح القومية الخاصة أو المحددة ويقصد بها المصالح المحددة في زمانها ومكانها، وهى تختلف بذلك وإلى حد كبير عن المصالح القومية العامة التى تفتقر إلى مثل هذا التحديد الدقيق لإطارها المكانى أو توقيتها الزمنى.

أما بالنسبة للمصالح القومية التي يمكن أن تكون موضع اتفاق أو خلاف بين الدول، فهى تتمثل وعلى نحو ما أسلفنا القول في:

١- المصالح المتطابقة بين دولتين أو أكثر حول مسألة معينة، ومن أمثلتها توافق المصلحتين الأمريكية والبريطانية خلال فترة الحرب الباردة على ضرورة إبعاد القارة الأوروبية عن السيطرة السوفيتية.

٢- المصالح المتكاملة، التى وأن لم تكن بالضرورة متطابقة كما فى الحالة السابقة، لكن أهم ما يميزها هو أن هناك أساسا من الأتفاق يربط بينها ويوفر إمكانية مشتركة وملائمة لتحقيقها لصالح الدول الأطراف في تلك العلاقة، ومن أمثلتها المصالح التى تربط بين دول الاتحاد الأوروبى.

٣- المصالح المتضاربة، وهى مصالح تختلف وتتباعد أكثر مما تتفق أو تتلاقى، على أن هذا النوع من المصالح يمكن أن يقبل فى مرحلة لاحقة تسوية النزاع حوله بأسلوب الحل الدبلوماسى، بل وربما يتطور الأمر أحيانًا إلى حد أن تصبح هذه المصالح المتنازع عليها مصالح مشتركة أو متكاملة.

أما عن العلاقة بين المصالح القومية وإمكانات الدولة من القوة ، فإنها غالبًا ما تكون محكومة بالقاعدة الأساسية التى تحكم سلوك الدول وقراراتها فى علاقاتها الدولية والتى تقضى بأن أهداف السياسة الخارجية للدولة يجب ألا تتعدى حدود ما هو متاح لها من إمكانات القوة وذلك من واقع أن موارد الدول ومقدارتها تظل برغم كل شىء محدودة نسبيًا وبدرجة يتعذر معها أن تستجيب لكل طموحاتها وتطلعاتها الخارجية، ومن هنا يتعين على كل دولة أن تميز ما تعتبره أهدافا خارجية ضرورية وملحه وبين ما يمكن

اعتباره أهدافا مرغوبة ولكن بغير أساس كاف من القدرات والإمكانات، وهذا ما يعنيه المحللون بالواقعية السياسية عندما يفرقون بين الممكن والواقعى وبين المرغوب وغير الممكن أو غير الواقعى.

وأما فيما يتعلق بوسائل الدفاع عن المصالح القومية للدولة، فإنها لا تخرج عادة عن الإطار التالى من الخيارات:

أولاً: وسيلة المفاوضات الدبلوماسية التى تحاول التوفيق بين المصالح المتعارضة أو المتنازع عليها باستخدام آلية التفاوض الدبلوماسى المرتكز فى أساسه على مفهوم المساومة بين أطراف هذه العمليات التفاوضية. ولا يخفى أن فرص الحل التى تكفلها وسائل التفاوض الدبلوماسى ترتهن بمدى توافق المواقف التفاوضية للأطراف المشاركة فيها أو عدم توافقها.

ثانيًا: وسيلة المحالفات الخارجية التى تحاول توظيف الإمكانية الجماعية التى يوفرها التحالف مع الغير فى دفاع الدولة عن مصالحها القومية المهددة. ومن الناحية العملية، فإن ذلك يمكن أن يتحقق عندما تتحول علاقة التحالف بين تلك الأطراف إلى منظومة من التعهدات والالتزامات التعاقدية المتبادلة، ويعتمد استمرار علاقة التحالف على مدى قوة المصالح المشتركة التى تربط الأطراف المتحالفة ببعضها.

ثالثًا: وسيلة الحرب بما تعنيه من إمكانية اللجوء إلى القوة المسلحة عندما تبرهن أدوات التسوية السلمية أو الحلول اللينة وغير الحاسمة على عدم جدواها فى الذود عن تلك المصالح وتأمينها.

٢- مدخل القوة فى تحليل العلاقات الدولية: Power Approach

لا يعتقد هذا المدخل من مداخل التحليل لحقائق العلاقات الدولية وظواهرها الرئيسية بوجود توافق مستمر فى المصالح القومية الأساسية للدول الأطراف فى النظام السياسي الدولى، وتأسيسا على هذا المنطق فإن تناقضات المصالح القومية الأساسية بين

الدول هى التى تنتج الصراعات الدولية وتقود إلى الحروب عندما تخفق أساليب التسوية السلمية فى احتوائها أو تدارك أسبابها من جذورها، وبالإضافة، فإن القوة تؤثر بصورة بالغة فى تقرير مجريات تلك الصراعات الدولية ودفعها فى هذا المسار أوذاك.

والقوة التى يعنيها هذا المدخل فى التحليل والذى عادة ما يوصف بالواقعى، ليست مجرد القوة العسكرية فى أبعادها المتعارف عليها، لكنها القوة القومية بمفهومها الشامل والمتكامل، أى بمختلف عناصرها ومكوناتها (Components) المادية وغير المادية كالسكان والموارد الطبيعية والموقع الاستراتيجى، ومستوى التطور التكنولوجي، وكفاءة النظام الإنتاجى، ودرجة استقرار نظام الحكم وكفاءة مؤسساته، هذا بالإضافة إلى عناصر حيوية وأساسية أخرى كالزعامة السياسية والأيديولوجية الحاكمة، والدبلوماسية، والدعاية، والقوة العسكرية، والرأى العام، إلخ[1].

ومن هذا المنظور الواقعى فى التحليل، يعتقد دعاته والمدافعون عنه أنه فى نظام سياسى دولى تلعب فيه القوة دورًا بالغ الحسم والتأثير فى العلاقات المتبادلة لأطرافه، فإن توازن القوى يصبح أنسب الآليات المنظمة لصراعات القوة الدولية وأكثرها واقعية، فبوسيلة المحالفات والمحالفات المضادة التي تقيمها الدول لتأمين التوازن الدولى ضد مخاطر الاختلال، فإنه يصبح من الصعوبة بمكان بالنسبة لأى دولة مهما تعاظمت إمكاناتها من القوة فرض هيمنتها الكاملة على النظام الدولى، ومن هنا، فإن الدول تستطيع من خلال هذه الآلية العملية تأمين قدرتها على الأستمرار والبقاء حتى فى مواجهة التهديدات التى يمكن أن تتعرض لها من جانب قوى دولية متفوقة عليها أو طامعة فيها[2].

---

(١) د. إسماعيل صبرى مقلد، نظريات السياسة الدولية: دراسة تحليلية مقارنة، الطبعة الثانية (ذات السلاسل، الكويت، ١٩٨٦)، ص ٦٤.

(٢) راجع فى تفاصيل النظرية الواقعية وآراء كبار مفكريها:

James Dougherty and Robert Pfaltzgraff: Contending Theories of International Relations, (Lippincott, Philadelphia, 1971), PP. 68-99.

من ناحية ثانية، يرى دعاة مدخل القوة فى التحليل، أن نظام توازن القوى وإن كان يساعد بطبيعته على توفير درجة عالية نسبيا من الاستقرار للنظام الدولى ويحول دون انهياره أو تفككه، لكن الصراع الدولى يبقى حقيقة قائمة ومستمرة ولا سبيل إلى التخلص منها، ويرجع ذلك بالأساس إلى أن عملية التوازن فى علاقات القوة الدولية ومعادلاتها المركبة والمتناهية التعقيد، تفتقر بطبيعتها إلى خاصية الدقة والتحديد من جهة، كما أنها دائمة التذبذب والاختلال بسبب التغيرات التى تطرأ على الكثير من مكوناتها وتؤثر بعمق في تفاعلاتها ونواتجها من جهة أخرى.

٣- مدخل الحرب والسلام فى دراسة العلاقات الدولية:

يذكر دعاة هذا المدخل من مداخل التحليل، أنه مهما تعددت الطرق والمداخل المستخدمة فى تحليل مختلف الحقائق التى تشكل جوهر العلاقات الدولية وتؤثر فى واقعها ومجرياتها، فإن تلك المداخل لابد وأن تقودنا في النهاية شئنا أم أبينا، لتضعنا فى مواجهة القضية الأهم والتى تمثل المحور الكبير الذى تدور حوله تلك العلاقات، ألا وهى قضية الحرب والسلام التى تمس الوجود الإنسانى فى الصميم.

ومن هنا تتضح أهمية دراسة العلاقات الدولية من منظور الحرب والسلام، وإذا كان هذا الأمر يبدو واقعيا وضروريا كما يقولون فإن هذا النوع من الدراسات ينطوى على صعوبات وتعقيدات هائلة وذلك بسبب طبيعتها البينية الشديدة التداخل وبكل ما ينتجه هذا التداخل من تفاعلات مركبة فى كل اتجاه وعلى كل مستوى. وإذا كان من المسلم به أن الحرب ظاهرة مستمرة ومتجددة بدليل أنها تخللت التاريخ الإنسانى على طول امتداده حتى لا تكاد تخلو حقبة تاريخية واحدة منه، فإن مدى هذه الحروب الدولية وكثافة العنف المصاحب لها، قد تفاوتت بشدة بين حروب شاملة وأخرى محدودة، وبين حروب نووية وأخرى تقليدية، وبين حروب نظامية وأخرى غير نظامية إلخ، كما أن الأدوات الدولية المستخدمة فى احتواء تلك التوترات العنيفة قد تنوعت بدءً من الردع العسكرى ومرورا بمحاولات التطويق الدبلوماسى، والأمر كله يتوقف فى النهاية على مدى فظاعة التهديد

أو خطورة التحديات التى يمكن أن تتولد عن الاندفاع باستخدام العنف المسلح من قبل هذا الطرف أو ذاك.

ويدخل ضمن اهتمامات هذا المدخل فى التحليل أيضا، البحث فى القضايا المتعلقة بنزع السلاح وضبط التسلح، وقد ضاعف من هذا الاهتمام بقضايا الحرب والسلام، الإدراك الدولى الذى تنامى بقوة فى عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية للمخاطر المروعة التى يمكن أن يجلبها استخدام الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل والتى أصبحت تهدد المجتمع الإنسانى كله بخطر الإبادة التامة وكانت تجربة تدمير مدينتى هيروشيما ونجازاكى فى اليابان بالأسلحة النووية البدائية هى مجرد نموذج مصغر لما يمكن أن يصيب المجتمع الدولى بأسره من دمار شامل. لقد أدى تعاظم هذا الإدراك إلى انبثاق المئات من جماعات أنصار السلام وبخاصة فى أوروبا، هذا إلى جانب قيام العديد من المؤسسات الدولية التى تخصصت فى الترويج لبحوث السلام ومنع الحرب.

ولاشك أن كل تلك الجمعيات والمؤسسات والمراكز البحثية الدولية التى ضمت فى صفوفها بعضًا من خيرة العقول والمفكرين والباحثين والعلماء المتخصصين قد ساهمت بصورة لا تنكر فى إثراء بحوث السلام الدولى وأضافت الكثير إلى الرصيد المعرفى الراهن فى هذا الحقل الهام من حقول الدراسات الدولية.

٤- مدخل تحليل الموقف فى عملية اتخاذ القرارات الخارجية:

يولى أصحاب هذا المدخل فى التحليل عملية اتخاذ القرارات الخارجية جانبا كبيرًا من اهتمامهم وتركيزهم، وضمن هذا الإطار التحليلى فأنهم يركزون على ما يسمونه بتحليل الموقف (Situational Analysis) باعتباره الأساس فى عملية اتخاذ قرارات السياسة الخارجية برمتها، ويرجع ذلك فى تصورهم إلى أن تحليل الموقف الخارجى بعد تعريفه وتحديده، يعتمد بدرجة كبيرة على الكيفية التى يمكن أن تتفاعل بها كل العوامل والمتغيرات من داخلية وخارجية ذات العلاقة بهذا الموقف، ولأن القرارات التى تتبلور فى سياقه تأتى فى سياقه تأتى مباشرة كنتيجة لتلك التفاعلات.

وتشمل قائمة المتغيرات الرئيسية التى تدخل فى تشكيل رؤية أطراف المواقف الخارجية لها، وفى تقرير أهدافهم منها وتؤثر بالتالى فى تحديد أنماط استجاباتهم السلوكية فى مواجهة تحدياتها:

١ -الانطباعات والصور المتكونة لديهم عن الأطراف الأخرى الفاعلة فى تلك المواقف، وكذلك تصورهم للقيم والمعتقدات والسمات الشخصية والدوافع السياسية للمسئولين الذين تناط بهم مهمة اختيار الأهداف وترتيب أولوياتها وتحديد الوسائل الكفيلة بتحقيقها مع الأخذ فى الحسبان القاعدة المتاحة من القدرات والموارد الوطنية بمختلف عناصرها ومكوناتها المادية وغير المادية.

٢- هيكل النظام السياسى الدولى القائم، والعوامل التى تؤثر فى تفاعلاته وتوجهاته العامة، ومدى كونها مواتية أو غير مواتية لانتهاج خيارات خارجية معينة، أى مدى ما توفره من فرص أو تنطوى عليه من مخاطر.

٣- طبيعة الظروف الدولية السائدة ومدى انعكاس الضغوط المتولدة عنها على حسابات وتقويمات متخذى قرارات السياسة الخارجية وتشكيل خياراتهم فى هذا الاتجاه أوذاك، وهذا المتغير الدولى أو الخارجى يلعب دورًا مؤثرًا للغاية فى العديد من مواقف السياسة الخارجية وبالتالى يجب أن يأخذ موقعه المناسب والواقعى فى هذه العملية الحيوية.

٤- طبيعة الاحتياجات المحلية (Domestic Needs) كما يتفهمها ويقدرها ويرتب أولوياتها بمعيار الأهمية والاحتياج العاجل أو الآجل ، الجهاز المسئول عن اتخاذ هذه القرارات الخارجية[١].

---

(١) راجع فى ذلك كله:

K. J. Holsti, International Politics: A Framework for Analysis, (Prentice Hall Inc., New Jersey, 1967), PP. 155-187.

٥- التوجهات السائدة فى أوساط الرأى العام الداخلى وجماعات المصالح المختلفة التى تعنيها تلك القرارات وتنعكس إن إيجابا أو سلبا على سعيها للدفاع عن مصالحها، وهكذا.

ومن واقع ما سبق، يعتقد أصحاب هذا المدخل فى التحليل الدولى:

أولاً: أنه كلما كان الموقف الخارجى حرجًا وضاغطًا، تزايد الاحتمال بان عددًا محدودًا من صانعى السياسة الخارجية فى الدولة هم الذين سوف يشاركون مباشرة فى تعريف الموقف، وكذلك فى تحديد الأهداف وتقرير نمط الاستجابات السلوكية التى ستتمثل عنيها مواقفهم أو بالأخرى مواقف حكوماتهم.

ثانيًا: إنه كلما قل عدد واضعى السياسات المشاركين فى تعريف الموقف الخارجي، تزايد الاحتمال بأن يطغى تأثير معتقداتهم وتوجهاتهم وخصائصهم الشخصية والسلوكية ودوافعهم السياسية الذاتية على هذا التعريف وبكل ما يمكن أن ينبثق عن ذلك من تصورات واستجابات سلوكية فعلية. وبالعكس، فإنه كلما اتسع نطاق المشاركين فى تعريف المواقف الخارجية، تزايد الاحتمال بأن يطغى تأثير القيم التنظيمية، والضغوط البيروقراطية، والتداعيات السالبة للنظم الإجرائية المطبقة على المضمون العام للتصورات التى يكونونها أو يتوصلون إليها عن تلك المواقف الخارجية.

ثالثًا: أن الاحتياجات القومية للدولة يمكن أن تقوم بدور هام في تعريف الموقف الخارجى عندما تكون الدولة معتمدة بدرجة كبيرة على الخارج فى تأمين احتياجاتها من الموارد الغذائية أو غيرها من الموارد الطبيعية الحيوية بالنسبة لها، وكذلك عندما يكون إقليم الدولة مهددًا بشدة من الخارج، إلخ.

رابعًا: أن محدودية الإمكانات القومية نسبيًا يمكن أن تضع قيدًا قد تختلف أهميته كما قد يتفاوت مداه، على السياسات الخارجية لكافة الدول بصرف النظر عن طبيعة ظروفها أو حقيقة أوضاعها الداخلية والخارجية، لكن تأثير هذا العامل يمكن أن يقل بالنسبة

للدول التى تتبنى أهدافا ثورية بعيدة المدى حيث لا تعبأ غالبا بضآله إمكاناتها من موارد القوة القومية، كما يقل فى ظروف الأزمة وبالتحديد عندما يخضع تعريف الموقف الخارجى لدواع واعتبارات معينة قد تأتى من حيث الأهمية فى مكانة سابقة أو متفوقة على عامل الإمكانات، إلخ[1].

ويخلص دعاة هذا المدخل من ذلك كله إلى القول بأن اتخاذ القرارات فى الكثير من مواقف السياسة الخارجية الهامة هو أمر بالغ التعقيد حيث تلعب كافة المتغيرات السابقة أدوارا تتفاوت فى أهميتها وعمق تأثيرها بحسب الاختلاف فى طبيعة تلك المواقف الخارجية وبكل ما يمكن أن تنطوى عليه من فرص وتحديات أو يصحبها من ظروف وملابسات على الصعيدين الداخلي والخارجى[2].

يبقى علينا أن نذكر أنه ضمن السياق السابق من التقويمات والتحليلات، فقد ثار التساؤل لدى قطاع كبير من المحللين الدوليين حول المدى الذى يمكن أن نقبل فيه بالمنطق الذى ينظر إلى السياسة الخارجية على أنها الوجه الآخر للسياسة الدولية.

ويجيب العديدون منهم على ذلك بأن التفرقة بين هذين البعدين هى قضية أكاديمية بالأساس، أو كما يصفونها More Academic than Real ويضيفون أن علينا أن نميز بين تصرفات الدول الخارجية والتى تعنى فى المقام الأول قراراتها وسياساتها الموجهة نحو حماية مصالحها أو تحقيق أهدافها فى هذا الموقف الخارجى أو ذاك، وبين التفاعلات Interactions التى تنتج عن تنفيذ تلك السياسات الخارجية، سواء حدثت تلك التفاعلات على مستوى ثنائى Bilateral أو على مستوى جماعى أو متعدد الأطراف Multilateral.

ومن هنا، فإنه عندما نحلل سلوك الدولة الخارجى متمثلا فى استجاباتها أو ردود أفعالها إزاء البيئة الدولية الخارجية، وهى الاستجابات التى تتأثر أساسا بمعطيات تتعلق بأوضاعها الداخلية، فأننا نكون حينئذ محللين للسياسات الخارجية لا للسياسات الدولية،

(١) المرجع السابق.
(٢) المرجع السابق.

ولكن عندما يتعلق الأمر برصد وتحليل وتقييم شبكة التفاعلات المتبادلة بين تلك السياسات الخارجية والتى من شأنها أن تدفع الدول بصورة فردية أو جماعية إلى تكوين رد فعل محدد منها على هذا النحو أو ذاك. فأننا نكون عندئذ دارسين للسياسة الدولية وليس مجرد محللين للسياسة الخارجية.

٥- مدخل النظم فى التحليل : Systems Analysis

يرتكز هذا المدخل فى التحليل على فكرة أو مفهوم النظام، ويتسع هذا المفهوم ليشمل إمـا النظام الدولى فى إطاره الشامل أو مجموعة النظم الدولية الفرعية (International Sub-systems) التى يتكون منها النظام الدولى كالاتحاد الأوروبى، أو الجامعة العربية، أو منظمة الوحدة الأفريقية، إلخ (أو ما يعرف الآن بلاتحاد الأفريقى)، إلخ[١].

ويعرف النظام الدولى بأنه النظام الذى يعكس نمط العلاقة التى تنشأ فى صورة أو أخرى بين مجموعة الوحدات الأساسية الفاعلة فى السياسة الدولية، وتتسع القدرة الاستيعابية لهذه العلاقة لتشمل كافة الأهداف التى تسعى تلك الوحدات لبلوغها بمختلف الوسائل والإمكانات المتاحة لها. أما النظم الدولية الفرعية، فإن هناك من المحللين مـن يميل إلى ربطـها بمناطق جغرافية محددة كأوروبا أو آسيا أو الشرق الأوسط، إلخ.

ويدافع أصحاب هذا المدخل عنه بقولهم إنه أقدر مناهج التحليل على التعامل مع الطبيعة المعقدة للسياسة الدولية بكل ما يصحبها من تفاعلات مستمرة هذا فضلا عن نظرته الشمولية واتجاهه إلى ربط حقائق السياسة الدولية ببعضها ربطا عضويا مستمدًا من ظروف الواقع الدولى ومبنيا على ما يتيحه من شواهد وبراهين عملية.

---

(١) راجع:

Charles McClleland. Applications of General Systems Theory in Interational Relations. in. James Rosenau (ed). International Politics and Foreign Policy, Op. Cit.. PP. 412-414.

ويركز محللو العلاقات الدولية باستخدام مدخل النظم على الجوانب التالية:

١- البحث فى الخصائص الهيكلية والوظيفية والسلوكية للنظام الدولى، وللنظم الدولية الفرعية المنبثقة عنه، وكذلك رصد عمليات الاتصال التى تتم بين مختلف الأطراف الفاعلة فى تلك النظم على كل المستويات للتعرف على كل ما يمكن أن يتبلور فى سياقها من تفاعلات ونماذج علاقات وأنماط أداء، وتحديد علاقة ذلك كله بتوازن النظام الدولى وبميله إلى الاستقرار أو عدم الاستقرار.

٢- البحث فيما يمكن وصفه بضوابط التحكم أو التكيف المتاحة للنظام الدولى، وتقييم مدى فعاليتها فى مجال استيعاب التوترات أو امتصاص الصدمات أو تطويق الأزمات، أو فى مقاومة الاختلال الذى يمكن أن يتعرض له النظام بسبب الضغط أو التهديد الذى قد ينبثق من هذا المصدر أو ذاك.

٣- التأكيد على أهمية تدفق المعلومات داخل النظام الدولى باعتبار أن ذلك يشكل الركيزة الأساسية فى عملية اتخاذ القرارات من قبل مختلف الأجهزة والمؤسسات الدولية العاملة داخل النظام، ولأن تدفق المعلومات يؤثر من ناحية أخرى وبصورة كبيرة فى مقدرة النظام الدولى على الأداء الكفء لوظائفه ومسئولياته.

وفى قول محللين نظاميين آخرين، فإن الأطراف الرئيسية الفاعلة فى النظام السياسى الدولى تتمثل أساسًا في: الدول القومية، والمنظمات الدولية، والتكتلات فوق القومية، والمحالفات الدولية، والمنظمات والحركات الدولية غير الحكومية ، والجماعات القومية الفرعية كجماعات الضغط والتنظيمات النقابية، هذا إلى جانب أولئك الأفراد ممن تتوفر لهم بعض الفعاليات المؤثرة فى النظام الدولى بما يدافعون عنه من آراء وأفكار ومعتقدات، إلخ[1].

---

(١) راجع:

Charles McClleland, Theory and The International System, (Macmilan, New York, 1966), PP. 92-99.

Richard Rosecrance, Action and Reaction in World Politics: International Systems in Perspective, (Greenwood Publishers, Connecticut, 1977), PP. 267-275.

وهم يعتقدون أن الأطراف الفاعلة في النظام السياسي الدولى تكون كلها فى حالة من التفاعل المستمر مع بعضها وهو التفاعل الذي يتراوح مداه بين الحد الأقصى والحد الأدنى والذى بدونه يصعب الزعم بوجود نظام System . وتتمثل التفاعلات الدولية فى رأيهم فى أربع صور رئيسية هى: التفاعلات الحكومية المباشرة، والتفاعلات الحكومية غير المباشرة، والتفاعلات غير الحكومية المباشرة، والتفاعلات غير الحكومية وغير المباشرة، إلخ. وهذه التفاعلات الدولية على اختلاف صورها ومستوياتها يمكن أن تؤدى إلى العديد من النتائج الهامة التى تبدو فى الآتى:

(أ) أن تزايد حجم وكثافة التفاعل الدولى يؤدى حتماً إلى مضاعفة حجم التأثير المتبادل للقوى الفاعلة فى النظام السياسى الدولى، ومن ناحية أخرى فإن تزايد مستوى التفاعل فى الأنظمة الدولية القائمة على أساس التعاون والمشاركة Collaborative Systems يساعد وبدرجة كبيرة إما فى خلق مصالح مشتركة جديدة تماما، أو فى تعميق وتوسيع آفاق المصالح المشتركة القائمة.

(ب) أنه مع اتساع دائرة التفاعل الدولى وترابط حلقاتها، فإن إقدام أحد الأطراف الفاعلين فى النظام الدولى على تنفيذ إجراء هام، سوف يكون دافعا بالأطراف الأخرى إلى الرد عليه بإجراءات محددة إما فى إتجاه عدائي مضاد، أو فى اتجاه داعم ومساند له.

(جـ) أن النظم الدولية تختلف من حيث قدرتها على الاستجابة لضغوط الأزمات التى تتعرض لها فى سياق أدائها الطبيعى للمهام والواجبات الملقاة عليها، ومن ذلك أنه بينما قد تؤدى الأزمة إلى زيادة كفاءة أداء بعضها، فإنها قد تؤدى إلى التقليل من كفاءة أداء البعض الآخر. وفى أحوال ثالثة فإن الصدمة الناتجة عن الأزمة قد تتسبب فى إرباك نظم أخرى وإفقادها زمام السيطرة على نفسها، وهو ما قد يؤدى إلى تعويق أدائها أو تعقيده أو حتى انهياره كليًا.

أما بالنسبة للمشكلات التى يتعين على أى نظام دولى قائم على المشاركة أن يتكيف إزاءها أو أن يبحث عن حل لها، فهى قد تأخذ إحدى الصور الآتية:

- حدوث زيادة ضخمة وطارئة فى مستوى التهديد الذى تتحدى به البيئة الخارجية هذا النظام.
- تكثف حدة الصراع أو تزايد الانقسامات داخل النظام.
- انسحاب بعض الأطراف المهمين من دائرة عمل النظام.
- حدوث تحول جذرى فى طبيعة ومضمون الأهداف التى تعتنقها الأطراف الرئيسية فى النظام.
- تعثر عمليات الأتصال أو تعقدها أو فشلها مما يعرقل أداء النظام وقد يؤدى إلى تدميره والإجهاز عليه.
- ظهور الحاجة إلى إسناد وظائف جديدة للنظام والتى لم يكن مهيئا للاضطلاع بها فى بداية تأسيسه.
- معاناة النظام الدولى من ضغوط العمل الزائدة عن الحد الطبيعى (Work Overload) .

ويأخذ انهيار النظام الدولى كما يقول المحللون النظاميون إحدى الصور التالية: إلغائه من قبل أطرافه وبخاصة إذا كان هذا النظام قد انبثق فى إطار رسمى، او توقف النظام نهائيا عن أداء وظائفه ومسئولياته التى اعتاد أن يقوم بها فى السابق، أو توقف الأطراف المكونين له عن أن يكون لهم أى إسهام فعال فيه مما يعنى من الناحية الواقعية أنه قد انتهى ولم يعد له وجود، أو ظهور نظام دولى جديد ليحل محل النظام القديم، وهكذا[1].

٦- مدخل التحليل في إطار نظرية المباريات: Game Theory

يقوم التحليل فى إطار نظرية المباريات على أساس التعامل مع هذه النظرية كنظرية استراتيجية لاتخاذ القرارات فى مواقف النزاع أو الصراع وذلك فى محاولة لترشيد الاختيار من بين البدائل القرارية المختلفة التى تطرحها تلك المواقف الصراعية.

(1) Andrew Scott, The Functioning of the International Political System, (Macmillan, New York, 1967), PP. 37-46, PP. 106 -125, PP. 216-228.

وهذه النظرية كما يقول خبراؤها تعالج كافة صراعات المصالح كلعبة فى الاستراتيجية وهى كأداة للتحليل يمكن أن تنطبق على كل أشكال الصراع السياسى وعلى الصراعات المتصلة بقضية السلم والحرب بصورة خاصة.

وفى تعريف أخر، فإن نظرية المباريات هى طريقة رياضية لدراسة بعض جوانب عملية اتخاذ القرارات خاصة فى المواقف الدولية التي تتسم بصفة الصراع أو التعاون.

ويقوم جوهر نظرية المباريات على افتراض وجود مجموعة من متخذى القرارات الذين تتداخل أهدافهم، والذين يتوفر لكل واحد منهم سيطرة جزئية أو محدودة على الموقف الذى يتعاملون جميعا معه. ولا تكون الخطط والاستراتيجيات التى تنفذها تلك الأطراف محكومة بمصالحهم الذاتية وحدها. وإنما تحاول أن تأخذ فى حسبانها مصالح الآخرين كذلك.

وبترجمة المعنى السابق إلى اللغة الفنية التى تستخدمها نظرية المباريات كنظرية فى الاستراتيجية، فإن أى موقف دولى يتكون من لاعبين (Actors) ومن قواعد تتحكم فى طريقة اللعب وتتحدد مراكز المنتصرين والخاسرين تبعا لها، ويكون فى حوزة كل لاعب قدر معين من الموارد التى تعين قواعد اللعبة طريقة استخدامها.

وطبقا لمنطق نظرية المباريات فإن اللاعب هو الوحدة الأساسية فى التحليل باعتباره الطرف الفعل فى الموقف، وليس شرطا أن يكون اللاعب فردا، أو دولة قومية واحدة، وإنما يقصد به وحدة اتخاذ القرارات فى الموقف الذى يخضع للتحليل. وتبعا لذلك فقد ينظر إلى إحدى المحالفات الدولية على أنها لاعب وحيد عند ذلك المستوى من التحليل الذى يبحث فى مجموعة الاستراتيجيات التى يمكن لهذه المحالفة أن تختار من بينها فى موقف دولى محدد. وفى حين أنه قد يكون هناك العديد من الخيارات التى يتيحها الموقف أمام أطراف تلك المحالفة الدولية كتركها، والانضمام لغيرها، أو التصرف باستقلالية عنها، إلخ، إلا أنه متى تصرفت محالفة دولية ككل ضد محالفة أخرى، فإن أطرافها يفقدون حينئذ صفة اللاعبين المستقلين وتكون تلك الصفة وقفًا على تلك المحالفة وحدها[1].

(1) Morton Kaplan, System and Process in International Politics, (Wiley & Sons, New York, 1964), PP. 169-171

وكذلك:

Martin Shubik, The Uses of Game Theory, in, James Charleworth, (ed), contemporary Poitical Analysis, (The Free Press, New York, 1968), P. 240.

وفى كل لعبة من ألعاب الإستراتيجية تكون هناك بعض أمور تحت سيطرة اللاعبين، بينما يخرج البعض عن حدود تلك السيطرة[1].

وتتنوع المواقف التى يشملها تحليل نظرية المباريات، ومن التقسيمات البارزة فى هذا الشأن:

١ - مواقف الصراعات الدولية التنافسية (Competitive Conflicts).

٢- مواقف الصراعات الدولية غير التنافسية (Non-Competitve Conflicts) فبالنسبة للصراعات التى تكون مصالح أطرافها متعارضة أو غير قابلة للتوفيق (Incompatible) فإن الكسب الذى يحققه أحد تلك الأطراف يمثل فى نفس الوقت وبنفس الدرجة خسارة للطرف الآخر، كما أنه إذا أمكن لطرف أن يحقق نصرًا ثم منى بعده بهزيمة أوبخسارة، فإن حصيلته النهائية تكون في مجموعها صفرًا (أو كما يقال Two-Person Zero-Sum Game).

أما بالنسبة للمواقف الصراعية غير التنافسية، فإن مصالح أطرافها لا تكون متعارضة بنفس الصورة السابقة، وإنما تكون متداخلة مع بعضها إلى حد يسمح بالمساومة، وتقديم التنازلات المتبادلة، والتوصل من ذلك فى النهاية إلى نقطة اتفاق وسط (Compromise)، وبشكل يمكن أن يتحقق معه التحول بعلاقات أطراف تلك المواقف من وضع الصراع إلى وضع التعاون، ومن ثم فإن حصيلة تلك المساومات لا تكون صفرًا كما فى حالة الصراعات التنافسية، ولهذا يطلق عليها Non-Zero Sum Games.[2]

ويقتضي التوظيف الصحيح لمنطق نظرية المباريات فى هذه المواقف الدولية الصراعية من تنافسية وغير تنافسية، أن يكون كل طرف فى صراع قادرًا على اختيار المسلك الذى يتصور أنه يمكن أن يصل به فى النهاية إلى الانتصار على خصمه.

---

(1) Morton Kapian, Op. Cit., P. 171

(٢) المرجع السابق p.181.

وكذلك: Martin Shubik, Op. Cit., PP. 246 – 247.

وإذا كان هذا هو المضمون العام لنظرية المباريات فى علاقتها بمواقف الصراع الدولى وفى تأثيرها على الاستجابات السلوكية لأطرافه، فإنها كمدخل فى التحليل قد واجهت العديد من الانتقادات التى تمثلت في الآتى[1]:

أولاً: أن هناك صراعات دولية لا تسمح بطبيعتها بتطبيق قواعد هذه النظرية عليها فى أية صورة ملائمة أو حتى واقعية، ومن أمثلتها الصراعات الايديولوجية والعنصرية والثقافية، إلخ.

ثانيًا: أن هذه النظرية صممت أساسا للتعامل مع المواقف الصراعية التنافسية الثنائية الأطراف، أما فى الحالات التى يتعدد فيها اللاعبون، وحيث يمكن أن تنشأ بينهم ائتلافات ومحاور وتحالفات يواجهون بها بعضهم البعض، فإن طبيعة المواقف تنحو لأن تكون مختلفة تمامًا، ومن ثم يتعذر تطبيق قواعد اللعبة على النحو الذى تفترضه نظرية المباريات. وتبدو أهمية هذا التحفظ من واقع أن المواقف الصراعية المتعددة الأطراف هى أكثر المواقف الصراعية شيوعا وانتشارا فى العلاقات الدولية.

ثالثًا: أنه يصعب من الناحية الواقعية المحضة، تصور أن يكون سلوك الأطراف المتصارعين فى أى موقف أو فى أى علاقة عدائية من هذا القبيل، محصورًا فى إطار بديلين اثنين لا ثالث لهما وهما إما الكسب أو الخسارة، فكل الصراعات وبصرف النظر عن طبيعتها تحتم على أطرافها إظهار قدر من المرونة التى تعينهم على التحرك باتجاه تسوية الأزمة أو الصراع وذلك إذا ما كانت تلك الأطراف ترغب حقيقة فى تجنب تدهور الصراع أو تفاقمه باتجاه الحرب. ومن هذا المنطلق الذى تدعمه شواهد الواقع، فإن ما يحصل عليه كل طرف فى النهاية يكون مزيجا من الربح والخسارة، وقد يتفاوت حجم الربح والخسارة من طرف لآخر، ولكن تبقى الحقيقة التى يصعب إنكارها وهى أنه لا طرف يكسب بصورة كاملة كما أنه لا طرف يخسر بصورة كاملة،

(١) راجع: Kaplan, Op. Cit., P. 207.

الأمر الذى يخرج عن منطق نظرية المباريات فى تعاملها مع ما تسميه بالصراعات التنافسية الطابع.

رابعًا: أن تطبيق منطق نظرية المباريات على واقع العلاقات الدولية المعاصرة، يلغى تمامًا كل إمكانية للتفاهم والاتفاق بين الدول والمجموعات ذات الأنظمة السياسية والاجتماعية المختلفة، ويجعل من تعايشها سلميا مع بعضها أمرًا متعذر التحقيق، إذ أنه يحصر تحركاتها فى مواجهة بعضها فى إطار السعى نحو تحقيق الكسب وتجنب الخسارة، وهو أمر يصعب تصوره تماما من الناحية الواقعية. على أنه يبقى القول أنه على الرغم من كل هذه الانتقادات الموجهة إلى هذا المدخل من مداخل التحليل الدولى، فإنه يقدم نموذجًا جيدا للتحليل الرياضى المحايد فى مواقف الأزمة أو الصراع.

٧- مدخل التحليل فى إطار مفاهيم التنظيم والتكامل الدولى:

يحتل هذا المدخل من مداخل التحليل موقعا بارزا ومتميزا فى كافة المعالجات التى تحاول أن تبحث عن حلول جذرية فعالة لمشكلة الصراع فى العلاقات الدولية .

يقوم منطق نظرية التنظيم الدولى على الاعتقاد فى إمكانية التوصل إلى حل فعال ودائم للصراع الدولى من خلال تنمية وتطوير وتعميق سياسات وتدابير التعاون الدولى المشترك على كل المستويات العالمية والإقليمية.

وتتصف فكرة التنظيم الدولى سواء كان عالميًا (Universal) و إقليميا (Regional) كما يقول أصحاب هذا المدخل فى التحليل بسمتى الوقعية (Realism) والعملية (Practicality) فى آن واحد. فمفهوم التنظيم الدولى هنا يقبل بمبدأ تعدد الدول كحقيقة قائمة ومستقرة وأن كان يحاول من خلال تركيزه على العديد من الأدوات والأساليب أن يقلل من حجم التعارض فى المصالح بين الدول بتوفير القنوات والآليات التنظيمية الدولية التى تستطيع هذه الدول من خلالها أن تحل تلك التعارضات بطريقة سلمية

والأكثر من ذلك أن تدفع بجهودها وتوجه أنشطتها بما يدعم تلك المصالح ويهيئ الأساس نحو تحقيق المزيد من فرص التعاون الدولى وسط أجواء دولية سلمية ومستقرة، إلخ.

ويذكر دعاة هذا المدخل أنه بسبب الصعوبات المتناهية التعقيد والتى وقفت فى الماضى وما تزال فى طريق إيجاد سلطة عالمية فوق قومية (Supranational) ، فإنه يصبح لا مناص من الاعتماد على البديل العملى الآخر المستند إلى مفهوم الاتفاق الاختيارى بين الدول لحل منازعاتها بالطرق السلمية، وأن ذلك لا يمكن أن يتحقق إلا بإقامة مؤسسات دولية تتمتع بصلاحيات تقررها الدول المنشئة لها، هذا إلى جانب ضرورة تقيدها بما يرد فى مواثيق هذه المنظمات الدولية ودساتيرها من التزامات وتعهدات وأحكام.

وضمن هذا الإطار، يعتقد هؤلاء المفكرون أن التعاون الذى يتولد عن الاتفاق الاختيارى بين الدول هو مفتاح عملية التنظيم الدولى برمتها، ذلك أن قوة تلك المنظمات أو ضعفها تكون رهنا بإرادة أطرافها، كما أنها تتحدد أولا وقبل كل شىء بمدى ما توفره هذه الدول من إمكانات للتعاون المشترك فيما بينها دعمًا للأطراف التى تسعى إليها فى خدمة المجتمع الدولى كله أو بعضه.

وبوجه عام، فإن هناك ثلاثة مقاصد رئيسية يحاول التنظيم الدولى إنجازها وهى: السلام (Peace) والرخاء (Prosperity) والنظام (Order) .

ويرتهن إنجاز هدف السلام بمدى قوة وفعالية وسائل الردع التى تنفذها المنظمات الدولية ضد العدوان والمعتدين، وكذلك يتوقف على مدى كفاءة الأجهزة التى تقيمها تلك المنظمات لحل النزاعات الدولية بالطرق السلمية. وأما بالنسبة للرخاء كهدف، فإن القدرة على إنجازه تتوقف هى الأخرى على مدى استطاعة المنظمات الدولية القائمة على حل المشكلات التى تعيق توسيع آفاق التعاون الاقتصادى الدولى بما يحقق القدر المنشود من الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للدول الأعضاء. وأما النظام كهدف أساسى للتنظيم الدولى فإنه تحقيقه يكون رهنًا بمدى فعالية الجهود الدولية المبذولة للتغلب على كل

أسباب الصراع والفوضى والجوع والفقر والمرض والتحيزات العنصرية بكل ما يصحبها ويتولد عنها من تطرف قومى، إلخ.

أما مفهوم التكامل الدولى كأحد المداخل المستخدمة فى تحليل بعض حقائق العلاقات الدولية المعاصرة، فإنه يذهب مدى أبعد بوضوح من مفهوم التنظيم الدولى الذى سلفت الإشارة إليه. فالتكامل الدولى يختلف عن التنظيم الدولى فى أنه بينما يعمل الأخير باتجاه إيجاد مؤسسات دولية تتحرك بين الدول ولا تحاول الانتقاص من سيادتها الوطنية، فإن التكامل الدولى يضع مثل تلك المؤسسات، وبخاصة أجهزة اتخاذ القرارات فيها، فوق الدول، وبالتالى يصبح من حقها اتخاذ قرارات إلزامية يتعين على الدول الأطراف فى هذه الترتيبات الدولية التكاملية (كالاتحاد الأوروبى) الإذعان لها. ومن هنا يعرف التكامل الدولى بأنه عملية ينتج عنها بروز كيان فوق قومى(Supranational Entity) تؤول إليه مسئولية أداء الاختصاصات الوظيفية التى كانت تتحملها الحكومات الوطنية فى السابق، وهذا الكيان الدولى الجديد والموسع يصبح بمثابة النواة المركزية التى تحاول أن تستقطب كل الولاءات والتوقعات والأنشطة السياسية للأطراف القومية التى أوجدته، وهو بأجهزته ومؤسساته يستطيع أن يمد سلطاته إليها، إلخ.

وتركز نظريات التكامل الدولى بصورة خاصة على نموذج التكامل الوظيفى (Functional Integration) كأحد المظاهر الرئيسية لهذه العملية التكاملية، ويقوم هذا النموذج فى فكرته الأساسية على رفض مبدأ الإندماج الدستورى الكامل بين الوحدات القومية الأعضاء فى تلك الترتيبات، وإنما يفضل عليها التقدم التدريجى وبطريقة محسوبة ومدروسة على طريق التكامل، وذلك بأسلوب التركيز على قطاعات محددة، وهو يفترض أن الدول حتى وأن تشابهت ظروفها أو تلاقت مصالحها، فإنها لا تستطيع أن تحقق الاندماج الفورى والشامل الذى يمكن أن يمتد إلى مختلف جوانب الحياة فيها، والتكامل الوظيفى طبقا لهذا المفهوم قد يتحقق فى القطاع الاقتصادى، أو السياسي، أو الأمنى. وهو

بأسلوب الإنجاز المرحلى يمكن أن يقود إلى التوسع المستمر لإطار العملية التكاملية بحيث تشمل فى النهاية كل تلك المجالات معًا[١].

ويؤكد مدخل التكامل الدولى على أهمية توافر عدد من المتطلبات الأساسية التى يمكنها أن تساعد على إنجاز هذه العملية التكاملية وأهمها: التماثل الاجتماعى، والتشارك فى القيم، والمنافع المتبادلة، والعلاقات التاريخية الودية، بالإضافة إلى أهمية المؤثر الخارجي فى العديد من الأحيان. ومن ناحية أخرى فهم يجملون العوامل التى تساعد على استمرار قوة الدفع فى سياسات التكامل الدولى في: الإرضاء الوظيفى والتزايد الفعلى أو الحقيقى فى حجم المعاملات السلمية بين أطراف تلك الترتيبات التكاملية، واتساع الأطر التنظيمية لعمليات التكامل المنفذة بين أطرافها، وتعمق الاقتناع لدى النخب المسئولة والجماهير المعنية بجدوى التكامل وبأهمية تنميته وتطويره، وأخيرا عمق التحول الحادث فى الولاءات القومية وعلى النحو الذى يؤدى إلى تعزيز القيم والأهداف التى تسعى إليها وتعمل فى إطارها المؤسسات التى قامت لترعى هذا التكامل الدولى فى مختلف ميادينه.

الصعوبات التى تعترض طريق التحليل العلمى الموضوعى لحقائق العلاقات الدولية وظواهرها الراهنة:

يتفق الكثير من أساتذة العلاقات الدولية على أن هناك العديد من الصعوبات الحقيقية التى تعترض طريق التحليل العلمى الموضوعى لحقائق العلاقات الدولية وظواهرها الراهنة والتى تتمثل أساسا فى الآتى[٢]:

---

(١) راجع فى تفاصيل ذلك:

د. إسماعيل صبرى مقلد، نظريات السياسة الدولية: دراسة تحليلية مقارنة، مرجع سبق ذكره، ص ٣٨٠ – ٣٩٠.

(٢) راجع فى ذلك:

Norman Palmer and Howard Perkins, Interational Relations: The World Community in Transition. (Scientific Book Anency, Calcatta, 1970), PP. 28-31.

أولاً مشكلة الموضوعية (Objectivity) فى مواجهة اللاموضوعية (Subjectivity) فى التحليل:

ليس ثمة خلاف حول أهمية توخى الموضوعية الكاملة عندما نتصدى كباحثين لتحليل حقائق السياسة الدولية وتفسيرها بصورة علمية دقيقة وموثوق فيها. بيد أنه إذا كانت تلك الموضوعية ضرورية وأساسية لأغراض التحليل العلمى المحايد، فإن ما يحدث فى الواقع لا يطابق دائمًا هذا الشرط، إذ أن التحليل قد يأتى وهو أكثر تعبيرا أو اتفاقًا مع منظومة القيم التى يدين بها الباحث مما قد يصبغ تصوراته أو قد يؤثر فى أحكامه واستنتاجاته على هذا النحو أو ذاك، كما أن هذا التحليل قد يكون مجرد انعكاس للمنظور القومى لهذه الدولة أو تلك وبكل ما يمكن أن يحمله ذلك من تحيزات فى اتجاه أو آخر، وسواء كان غياب الموضوعية فى التحليل راجعًا إلى هذا السبب أو ذاك، فإن هذا يكفى للنيل من تلك الأحكام والانتقاص من مصداقيتها. ويكفى للتدليل على ذلك ما كان حادثًا إبان الحقبة التى شهدت اشتداد الصراع العقائدى بين العالم الغربى الرأسمالى والعالم الشيوعى، فقد نسب كل منهما إلى معطيات الحياة السياسية الدولية تفسيرات وصلت فى تضاربها حد التناقض الجذرى، ولم يعدم كل من الطرفين المنطق أو المبررات التى كان يساند بها ما خلص إليه من تفسيرات واستنتاجات، إلخ. ومن هنا ضاعت الحقيقة الموضوعية المجردة بين هذين العالمين النقيضين من الرؤى والأفكار والقناعات، وهو ما يشكل فى مجمله مؤشرا على عمق الأزمة التى كثيرا ما يواجهها الباحثون ويقعون أسرى لها.

ثانيًا: مشكلة الواقعية (Realism) فى مواجهة المثالية (Idealism):

هى مشكلة أزلية نشأت منذ ظهور الفلاسفة الذين توزعوا بين واقعيين ومثاليين، وفيما بعد وجدت تلك المشكلة تعبيرًا عنها فى شروحات المحللين الدوليين وفي معالجاتهم وتفسيراتهم لحقائق العلاقات الدولية وظواهرها المختلفة، حتى أن هذا الخلاف المحتدم بين دعاة الواقعية والمثالية لم يترك حقيقة هامة من حقائق تلك العلاقات الدولية إلا وقد امتد إليها وأثر فيها، ويبدو هذا أشد ما يكون وضوحًا فى تناولهم لمفهوم المصلحة القومية

للدولة وللمضمون الذى يجب أن تتمثل عليه وهل ينبغى له أن يكون واقعيًا فى أهدافه وفى تحديد وسائله وإمكاناته، أم أن عليه أن يخرج من هذا الإطار الواقعى الضيق ليصبح مضمونًا مثاليًا إنسانيا نبيلا فى غاياته ومراميه.

وفى الحقيقة أن مثل هذه المجادلات المستمرة بين هذين الفريقين من المنظرين الدوليين قد تركت آثارها واضحة على المنحى الذى سلكته تحليلاتهم وعلى الآراء التى دافعوا عنها والاستنتاجات التى خلصوا إليها. فالواقعيون بفلسفتهم التى أقامت وزنًا كبيرًا للغة القوة فى العلاقات الدولية لم يعدموا المبرر الذى تشبثوابه دائمًا دفاعًا عن تلك السياسات والقرارات التى تفاعلت أكثر باتجاه الصراع والحرب منها باتجاه ضمان السلم والأمن الدوليين. وأما المثاليون فقد بدوا بما طرحوه من قيم واخلاقيات ومثاليات إنسانية نبيلة بعيدين كثيرًا عن حقائق الواقع الدولى أى وكما لو كانوا ينظرون إلى العالم من أبراج عاجية مقطوعة الصلة بواقعه، وهذا الابتعاد عن الواقع والاستغراق الزائد فى المثاليات نال من مصداقياتهم وأفقد كتاباتهم كل تأثير علمى إيجابى لها.

ثالثًا: القومية (Nationalism) فى مواجهة العالمية (Universalism):

لعل هذا الصراع المستمر بين مفهوم القومية والعالمية كان أخطر ما تعرضت له هذه التحيلات والدرامات العلمية لحقائق العلاقات الدولية، أو هذا على الأقل ما يعتقده البعض. فإذا كانت القومية فى حقيقتها الأساسية تعنى وجود حدود تفصل بين الدول وتؤمن لكل منها كيانها الذاتي الذى تتعدد عناصره ومكوناته لتشمل السياسة والاجتماع والثقافة والاقتصاد، إلخ والذى تستميت الدول دفاعًا عنه ضد ما قد يتهدده من أخطار وتحديات، فكيف يمكن إذًا بأى معيار واقعى أن يعبر المجتمع الدولى كل هذه الفواصل، وأن يسمو فوق كل تلك الحساسيات والتحيزات القومية، ليتطور فى إطار ما يمكن وصفه بالعالمية فى الفكر والقيم والسلوك والسياسات.

إن ما يجعل الأمر يبدو صعبا نسبيًا هو أن القومية لم تضمحل بعد حتى وأن كانت مفاهيم السيادة الوطنية للدول قد تراجعت إلى حد كبير بسبب ارتفاع موجه الاعتماد الدولى المتبادل، لكن وبرغم ذلك فإن القومية مازالت تقوم بدور بارز فى تشكيل قرارات

الدول وتحديد مسارات سياساتها الخارجية. وإذا كان هناك اتجاه قوى اليوم نحو العولمة (Globalism) باعتبارها موجه المستقبل، فإن هذا التوجه بكل تداعياته المحتملة لا يزال فى طور التكوين، ولم تتضح كل نتائجه وتأثيراته بعد.

رابعًا: الأمن القومى فى مواجهة التعاون الدولى:

فى نظام دولى يقوم فى أساسه على مبدأ تعدد الدول، فإن دواعى الأمن القومى وضروراته لا تزال تلعب دورًا بالغ الأهمية والحسم فى قرارات السياسة الخارجية لجميع الدول بلا استثناء. إن التأثير الطاغى للأمن القومى على توجهات السياسة الخارجية للدول لابد وأن تكون له مضاعفاته السالبة على سياسات التعاون الدولى التى تتطلب بطبيعتها من كافة الدول حدًا أدنى من تكاتف الجهود وترابط الأدوار وتجانس الأهداف.

لكن هناك من يزعمون أنه ليس من الضرورى أن يتعارض هذان الاعتباران مع بعضهما دائمًا، فالدولة عندما تخصص الحيز الأكبر من جهودها وطاقاتها لحماية أمنها القومى وتعزيزه، فإن هذا الحرص يجب ألا يشكل عائقا مستمرًا فى طريق تعاونها مع غيرها من الدول، سواء تم هذا التعاون فى إطار منظمات دولية تتشارك فى عضويتها مع غيرها من الدول، أو من خلال ترتيبات دولية ثنائية أو متعددة الأطراف[1].

وإذا كان هذا يبدو صحيحا بصورة عامة، إلا أن هذه الفرضية قد لا تتحقق دائما فى الواقع وبخاصة مع الدول الكبرى التى تضع مصالحها ودواعى أمنها القومى فوق كل اعتبار، وهى لا تتردد فى إثارة الأزمات والدخول فى صراعات ومواجهات دولية عنيفة وباهظة التكلفة بتأثير تلك الضغوط الأمنية التى يحركها الدافع القومى أساسًا.

---

(١) راجع فى ذلك:

Norman D. Palmer & Howard C. Perkins, International Relations: The World Community in Transition, (3rd edition, Houghton Mifflin Company, Boston, USA, 1970), PP. Xxxvii-xxix.

مستوى التحليل فى العلاقات الدولية

من بين القضايا المحورية الهامة التى تثيرها دراسة العلاقات الدولية تلك المتعلقة بتحديد الوحدة الرئيسية (Major Unit) التى يجب أن يدور حولها تحليل طبيعة القوى التى تؤثر فى تقرير مجريات تلك العلاقات، ومن ذلك على سبيل المثال:

هل ينبغى أن ينصب التركيز بصورة أساسية على تصرفات واتجاهات واضعى السياسات الخارجية كأفراد؟ وإذا كان الأمر كذلك، فما هى درجة المصداقية التى يمكن أن يوفرها هذا المستوى من التحليل خاصة أن الاستجابات السلوكية لواضعى السياسات لا يمكن أن تتماثل أو تتوافق حتى وان كانوا أطرافا في مواقف دولية تتشابه فى ظروفها وخصائصها العامة؟ بمعنى آخر فإنه إذا كانت تلك الاستجابات وما يصحبها من سياسات أو يؤخذ فى سياقها من قرارات يمكن أن تتباين كثيرًا عن بعضها، فما هى القيمة الحقيقية التي نجنيها هنا إذا ما ركزنا اهتمامنا على صانعى السياسة الخارجية كافراد؟

ومن ثم فإنه إذا كانت تلك القيمة موضع شك، فهل يكون من الأفضل الارتفاع بالتحليل إلى مستوى الدولة بدلا من التركيز كما سلفت الإشارة على مستوى صانعى السياسات الخارجية، وإذا لم يكن هذا كافيًا أيضًا، فهل ندفع التحليل خطوة أبعد لكى يشمل النظام السياسى الدولى ككل؟

أن الإجابة على كل تلك التساؤلات تقتضى القول بأن كل واحد من مستويات التحليل الثلاثة المشار إليها وهى مستوى صانعى السياسات الخارجية، ومستوى الدولة القومية، ومستوى النظام الدولى ككل لا يشكل بديلا يمكن الاستغناء به عن البديلين الآخرين، فالتحليل يجب أن يتسع ليشملها كلها فى منظومة تحليلية متكاملة حتى وإن كانت هناك عوامل معينة يتعين التركيز عليها فى كل واحدة من هذه الدوائر الرئيسية الثلاث. ومن ذلك مثلا أنه عندما نبحث فى الكيفية التى يدير بها واضع السياسة الخارجية كفرد ومن موقع المسئولية أزمة خارجية تكون دولته طرفًا فيها، فإن التحليل هنا لابد وأن يبحث فى:

(١) الضغوط النفسية والعصبية التى يمكن أن يتعرض لها واضع السياسات بتأثير التوترات العنيفة التى يفرزها مناخ الأزمة.

(٢) نمط استجابته للتهديد أو للتحدى الذى يواجهه به الموقف.

(٣) أهدافه من إدارة الأزمة.

(٤) البدائل القرارية التى يطرحها الموقف القائم والتى عليه أن يفاضل بينها.

(٥) طبيعة الفرص والمخاطر التى ينطوى عليها الموقف بالنسبة لدولته.

(٦) آليات التعامل مع الموقف بمعيار الملاءمة.

(٧) تصنيفه لطبيعة ردود الفعل الخارجية سواء كانت داعمة ومساندة أو غير ذلك.

(٨) موقف المنظمات الدولية الإقليميةوالعالمية المعنية بتطور مجريات الأزمة.

(٩) الرأى العام الداخلى من حيث توجهاته وتوقعاته من الأزمة وتطوراتها المحتملة.

(١٠) الإمكانات والقدرات المتاحة والقابلة للتعبئة والاستخدام. إلخ.

كذلك عندما نبحث فى حقيقة الدوافع التي تحدو دولة معينة إلى الدخول طرفا فى تحالف خارجي معين، فإن على التحليل هنا أن يركز على عوامل أساسية معينة مثل:

(١) الخلفيات التى تحيط بالموقف الذى يدفع بالدولة باتجاه السعى إلى إقامة تحالف خارجى.

(٢) الحيثيات التى تستند إليها الأجهزة المسئولة عن اتخاذ القرارات الخارجية بتحبيذ الانضمام إلى تحالف خارجي معين.

(٣) طبيعة التقييم الذى تجريه تلك الأجهزة للفرص والمخاطر المتوقعة.

(٤) ردود الفعل المحتملة على الصعيدين الداخلى والخارجى، إلخ.

وأخيرًا فإنه عندما نحلل على مستوى النظام الدولى ككل، فإن المؤشر يجب أن يركز على العديد من الأبعاد الأساسية ذات المضامين الدولية الواسعة ومن أمثلتها:

(١) العوامل التى تدعم أو تتهدد توازنات القوة الدولية القائمة.

(٢) آليات التنفيذ الفعال لنظم الأمن الجماعى على المستويين الإقليمى والعالمى.

(٣) الآليات المستخدمة فى تعزيز فاعلية دبلوماسية المنظمات الدولية.

(٤) محفزات التكامل الدولي، إلخ.

ومن ذلك يتضح وعلى نحو ما أسلفنا القول، أن هذه المستويات الثلاثة فى التحليل تتكامل وتترابط مع بعضها فى أكثر من جانب وعلى أكثر من مستوى، ومن ثم، فإنه يصبح من غير الواقعى فصلها تماما عن بعضها، وإلا كان معنى ذلك أن دائرة التحليل الشامل لحقائق العلاقات الدولية لن تكتمل وسوف يكون فهمنا لها مبتورا وناقصا، ومن الأمثلة العملية الدالة على ذلك أننا عندما نحلل العلاقات الدولية على مستوى الدول، فإن البحث فيما يمكن أن يتمثل عليه السلوك الخارجى للدولة، لا يركز على عوامل البيئة الخارجية، أى على معطيات النظام الدولى، بقدر ما يحاول أن يركز على المعطيات الداخلية التى تؤثر فى هذا السلوك الخارجى، ووفقا لهذا الاتجاه فى التحليل فإن العديد من القضايا الدولية الأساسية كالحروب والمحالفات والمناورات والحيل والالاعيب الدبلوماسية التى تلجأ إليها الدول، والعزلة الخارجية وغيرها يمكن أن ينظر إليها على أنها محصلة للضغوط السياسية والأيديولوجية الوطنية، ولتوجهات الرأى العام الداخلى، والقيم التى تدين بها هذه المجتمعات السياسية أو القادة المسئولون فيها، أو تعبيرا عن الحاجات الاقتصادية والاجتماعية للشعوب، أكثر من كونها ظواهر دولية مستقلة بحد ذاتها. كذلك فإنه عندما نقول أن الدولة تستجيب لمواقف السياسة الخارجية بصورة معينة، فإن المقصود بذلك فى حقيقة الأمر هم واضعو السياسات الذين يتربعون على قمة أجهزة السلطة والمسئولية فيها، فهم وحدهم، وليس أحدا غيرهم، من يحددون الأهداف، ويختارون من بين البدائل القرارية المتاحة، وهم أيضا الذين يحددون ويقررون الكيفية التى يتم بها استخدام القدرات الوطنية (National Capabilites) التى يجرى تخصيصها لتنفيذ القرارات التى تظفر منهم بالقبول والموافقة، وهم عندما يفعلون ذلك كله ويقررونه فإنه يتم باسم دولهم، والتحليل عندما يتم على هذا المستوى فإنه يسلط الضوء على أيديولوجيات هؤلاء السياسيين ودوافعهم وادراكاتهم ومثلهم وقيمهم، إلخ.